



لم يختلف الشعب السوري عن ركب "الربيع العربي" رغم أن النظام الذي يحكم سوريا من أربعة عقود، كان أحد أشد الأنظمة العربية إجراماً واستبداً. فما إن دوّت صرخة الشاب التونسي محمد البوعزيزي في تونس، معبرة عن مدى تأزم الوضع بين المجتمعات العربية من جهة وحكوماتها من جهة أخرى، حتى وجدت هذه الصرخة صداحاً في مصر ولibia واليمن وسوريا، وتشوّفت الشعوب العربية لربيع تسترد فيه حريتها.

فهرب زين العابدين بن علي من تونس، وتنحى مبارك في مصر، وقتل القذافي في ليبia، وتنازل علي عبد الله صالح في اليمن، أما السوريون فكانوا على موعد مع ملحمة بطولية تتجلى فيها عظمة نضالهم.

أوائل شهر آذار/ مارس من عام 2011 أُعجب عدد من أطفال درعا بصرخات الحرية التي شاهدوها على شاشات التلفاز في بعض البلدان العربية، فخطوا عباراتهم على جدران مدرستهم" الشعب يريد إسقاط النظام"، فاعتقلتهم قوات الأمن، وزجتهم وراء القضبان، وحينما طالب أهاليهم بهم أهانهم محافظ درعا فيصل كلثوم والعميد عاطف نجيب رئيس فرع الأمن السياسي.

وفي هذه الأثناء كان هناك حراك نبوبي في دمشق يتحضر للتحرك، انطلقت مظاهرته الأولى في 15 آذار/مارس 2011 في سوق الحميدية تنادي بـ"الله، سورية، حرية ويس" و "الشعب السوري ما بينزل" و "حرية حرية".

وفي اليوم التالي اعتصم عشرات من ذوي المعتقلين السياسيين أمام وزارة الداخلية بدمشق مطالبين بإطلاقهم، لكن الأمن فرق الاعتصام واعتقل العشرات من المشاركون، وهذا ما حدث في اليوم التالي أيضاً وبمشاركة أهالي أبناء الأطفال المعتقلين في درعا.

وفي 18 آذار/مارس، وبعد ثلاثة أيام من مظاهرات دمشق، كانت درعا ودمشق وحمص وبانياس على موعد مع شرارة أكبر، حيث انطلقت المظاهرات الشعبية السلمية تنادي بالحرية، فتصدت لها قوات الأمن بالرصاص، وارتقى أوائل شهداء الثورة السورية في درعا، وهم: أيهم الحريري، حسام عياش، مؤمن المسالمة، محمد الجوابرة.

ثم أتت جمعة الكرامة (في 25 آذار/مارس 2011 لتكون كلمتي) حرية وكراهة (رأية للسوريين في هذه الثورة، تعبّر عن مطالبهم وأهدافهم).

أما درعا فقد حاصرها الجيش والأمن لاحقاً، فيما اعتصم المئات من أهليها في المسجد العمري، إضافة للجرحى والمصابين ممن أصيبوا خلال المظاهرات، حيث خاف الأهالي من إرسال أبنائهم للمشفى الوطني في درعا، حيث تقع مصيدة نظام الأسد للجرحى.

وكان للشيخ أحمد الصيادنة - خطيب الجامع العمري - دور كبير في تثبيت الناس والوقوف معهم، وصار الشيخ الضرير من رموز الثورة السورية.

وفي منتصف الليل، توجهت قوات الأمن إلى المسجد واقتحمته وقتلّت وجرحت العديد من المدنيين، وأسأءّت إلى المسجد وحرّنته، ثم وضع الأمن الأسلحة في المسجد وصورها على أن المعتصمين في المسجد هم عصابات مسلحة.

وهكذا توالى انخراط البلدات والمدن السورية في الحراك الشعبي السلمي المطالب بالتغيير والحرية والكرامة، فخرج بشار الأسد في الثلاثين من شهر آذار في أول خطاب له بعد انطلاق الثورة السورية متحداً عن مؤامرات خارجية، وأصدر عدة قرارات حاول من خلالها تهدئة الأمور، منها قرار يمنح الجنسية السورية لمئات الآلاف من الأكراد، بعد حرمانهم من الجنسية لعقود طويلة، كما أعلن عن رفع حالة الطوارئ - شكلياً - في الوقت الذي وجه فيه قطعاً من الجيش لتخرج من ثكناتها بعتادها الثقيل وتتوجه إلى المدن والبلدات السورية، ولتنطلق عمليات الاقتحام والقصف والقتل.

ومع أن عدد القتلى المدنيين على يد قوات الأمن تجاوز المائة شهيد من درعا في أول أسبوعين من الثورة السورية، واقترب من الألف شهيد في الشهر الثاني من الثورة السورية، معظمهم من درعا ودوما واللاذقية وحمص، إلا أن هذا لم يكسر عزيمة السوريين، حيث تصاعد الحراك الشعبي وامتد إلى دمشق ودوما واللاذقية وبانياس ومدن وبلدات حوران، وجامعيي دمشق وحلب، كما خرج عشرات الآلاف من المتظاهرين وسط مدينة حماة ومدينة معرة النعمان، وتبعتهم عشرات الآلاف في مدينة دير الزور شرق سوريا، حتى اجتمع مئات الآلاف من المتظاهرين في ساحة العاصي بحماة بعد أقل من أربعة أشهر من انطلاق الثورة السورية.

ومع ازدياد عمليات الاقتحام والاعتقال والقتل على يد قوات الأمن والجيش للمتظاهرين العزل، توالت الانشقاقات من أفراد الجيش الذين امتنعوا عن إطلاق النار على شعبهم، وكان أول ضابط ينشق عن الجيش هو المقدم - حسين هرموش - الذي أعلن انشقاقه في التاسع من شهر حزيران لعام 2011 وذكر أن سبب انشقاقه هو: " تعرض المدنيين للقتل الجماعي من قبل قوات النظام وأمنه وشبيحاته، وتوريط ضباط وصف ضباط وأفراد الجيش الأسدية بمداهمة المدن والقرى الآمنة".

ثم أعلن الهرموش في اليوم التالي عن تشكيل حركة الضباط الأحرار التي كانت نواة الجيش السوري الحر، وقدّم عملية عسكرية ضد قوات الأمن والشبيحة التي أتت لاقتحام مدينة جسر الشغور شمال سوريا، ولتنطلق بعدها العمليات العسكرية من الضباط والمجندين المنشقين بمشاركة الثوار دفاعاً عن القرى والبلدات التي تقدّمت بها قوات الأمن والجيش.

أما على الصعيد السياسي فقد قام كل من السعودية والكويت والبحرين في التاسع من شهر آب/أغسطس 2011 بسحب

سفرائها من دمشق، متدة بشدة بمارسات نظام الأسد في قتل المدنيين، في حين أصدرت الجامعة العربية أول بيان لها حول الأحداث السورية تعبّر فيه عن قلقها، وتطالب بوقف العنف في البلاد.

ثم أتبعت الجامعة العربية بيانها هذا بمبادرة تضمنت عدة بنود، تدعو فيها نظام الأسد إلى الحوار مع المعارضة السورية على قاعدة الندية والتكافؤ، وإيقاف كافة أشكال العنف، وتعويض المتضررين، والاستعجال في انتقال سوريا إلى نظام تعددي، كما علقت الجامعة العربية عضوية نظام الأسد فيها، ودعت المعارضة السورية لحضور جلسة في مقر الجامعة العربية بالقاهرة حول "المراحل الانتقالية".

وكانت حينها أبرز الأجسام السياسية التي شكلتها المعارضة آنذاك هي (هيئة التنسيق الوطنية) و (المجلس الوطني السوري).

وعلى الصعيد الغربي، وبعد مرور حوالي خمسة أشهر وارتفاع 2,500 شهيد تقريباً، طالبت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا والاتحاد الأوروبي وأمريكا بتنحى الأسد مؤكدة على أنه "فقد كامل شرعيته".

أما مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فقد شكل في اجتماع استثنائي 22 آب/أغسطس 2011 لجنة تحقيق دولية مستقلة، وعُهد إليها بولاية التحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ آذار/مارس 2011 في الجمهورية العربية السورية، وقابلت بعثة مجلس حقوق الإنسان عدداً من المتظاهرين في اعتصام ساحة العاصي في حمص، وفور مغادرتهم قامت قوات الأمن والشبيحة بتفريق المتظاهرين بالقوة المفرطة ما أسفر عن مقتل 6 متظاهرين، أما لجنة التحقيق الدولية فبقيت مستمرة لتاريخ كتابة هذا المقال، أي بعد سبع سنوات، وأصدرت اللجنة منذ بداية عملها وحتى الآن أكثر من عشرين تقريراً والعديد من التحديثات الدورية، عرضت فيها انتهاكات حقوق الإنسانية المرتكبة في أنحاء البلد، واعتمدت هذه التقارير على أكثر من 6,000 شاهد وضحية، وأكثر من ألف مقابلة، دون أن يستطيع كل هذا أن يزيل الأسد من كرسيه، بل إن نظام الأسد رفض دخول لجنة تحقيق دولية شكلها مجلس الأمن بقرار منتصف شهر أيلول من عام 2011.

وفي هذه الأثناء استمر نظام الأسد في الاعتداء على السوريين، حيث اقتحمت قوات الأمن مسجد الرفاعي بدمشق واعتدى على إمامه الشيخ أسامة الرفاعي، ومع تصاعد أعداد المتظاهرين في مختلف أنحاء البلاد، زادت وحشية الأسد وقواته، حيث حاصرت قوات الجيش مدينة حماة في شهر تموز، وقصفتها وقطعت عنها الكهرباء والماء والاتصالات، وارتکبت فيها عدة مجازر راح ضحيتها المئات من المدنيين، وختُم عام 2011 بأكثر من 6,000 شهيد موثق، وآلاف المعتقلين، وتركزت أغلب المجازر الكبيرة في درعا وحماء وجسر الشغور وكفر عويد ودير الزور وكنصفرة والحلو. وهكذا اضطر السوريون إلى تنوع حراكهم بين الحراك السلمي والعملسلح لحماية أنفسهم وأعراضهم من اقتحامات الأمن والشبيحة التي تفنت في أساليب القتل وانتهاك الأعراض، حيث قالت منظمة هيومن رايتس ووتش "إن قرار بعض المتظاهرين والمنشقين عن الجيش بأن يسلحوا أنفسهم ويردوا على إطلاق النار بمثله على قوات الأمن، يُظهر أن الخطة التي تبنتها السلطات السورية أدت لحدوث تصعيد خطير في مستوى العنف، وتلقي الضوء على الحاجة لوقف فوري لاستخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين المسلمين، وإنزالقت البلاد إلى نزاع أكثر دموية".

### المراجع:

موقع مجلس حقوق الإنسان

موقع منظمة هيومن رايتس ووتش

لجان التنسيق المحلية

شبكة شام الإخبارية

Bbc

الجزيرة نت

زمان الوصل

مركز كارنيجي للشرق الأوسط

المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام

فرانس 24

قاعدة بيانات شهداء الثورة السورية

### المصادر: